



**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



Measuring the quantitative relationship between government spending and money supply in Iraq for the period 1990-2019

Assist. Lecturer: Saif Ali Yahya Hassan
Collage of Administration and Economics
University of Baghdad
Saif.2006b@gmail.com

Dr. Abdullah M. R. Al-Ramli
Collage of Administration and Economics
Tikrit University
abdahl1991@gmail.com

Abstract:

The study highlights the measurement and analysis of dynamic interactions (short and long-term) between government spending as an independent variable and money supply as a dependent variable using the ARDL model.

The study assumed that there is a direct, statistically significant relationship between government spending and money supply. For this, a standard model was used for the study. In addition, annual data covering the period (1990-2020) was used. Finally, the results of the ARDL model test revealed to us that there is a co-integration and a long-term equilibrium relationship between government spending and money supply.

As for the causality of Toda-Yamamoto, it showed the existence of a causal relationship extending from government spending to money supply, and therefore the results of the model proved the validity of the study hypothesis.

Accordingly, the study recommended the need to re-engineer government spending, especially current ones, and to activate the non-oil economic sectors in order to mitigate the effects that government expenditures have on the money supply. On the money supply in a way that achieves monetary balance in Iraq.

Keywords: government Expenditure, Money Supply, ARDL model.

قياس أثر الانفاق الحكومي في عرض النقد في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

د. عبدالله محمد رشيد الرملي
كلية الإدارة واقتصاد
جامعة تكريت

م.م. سيف علي يحيى حسن
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

المستخلص:

تسلط الدراسة الضوء على قياس وتحليل التفاعلات الديناميكية (قصيرة وطويلة الاجل) بين الانفاق الحكومي كمتغير مستقل وعرض النقد كمتغير تابع باستعمال نموذج ARDL، افترضت

الدراسة بأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد. ومن أجل ذلك، تم استعمال نموذج قياسي للدراسة.

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام بيانات سنوية غطت المدة (١٩٩٠-٢٠١٩). أخيراً، كشفت نتائج اختبار نموذج ARDL أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازن طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد، وكشفت نتائج التفاعلات الديناميكية في الأجلين عن وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد. وبالتالي أثبتت نتائج النموذج صحة فرضية الدراسة.

وعليه، أوصت الدراسة بضرورة إعادة هندسة الإنفاق الحكومي لاسيما الجاري منه، وتفعيل القطاعات الاقتصادية غير النفطية للتخفيف من آثار الإنفاق الحكومي على عرض النقد، كما أوصت الدراسة بضرورة تحقيق المزيج من التوافق والانسجام بين كل من السياستين المالية والنقدية، وإلى إمكانية الضبط أو السيطرة على العرض النقدي بالشكل الذي يحقق فيه التوازن النقدي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، عرض النقد، نموذج ARDL.

المقدمة

يُعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، ولهذا فهو من أبرز المتغيرات الاقتصادية الذي يمارس دوراً مهماً ومؤثراً في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء.

إن تزايد حجم الإنفاق الحكومي أو تناميّه لا بدّ وأن يكون له تداعيات أو تأثيرات كبيرة على النشاط الاقتصادي أهمها على السياسة النقدية بشكل عام وعرض النقد بشكل خاص.

يلعب الإنفاق الحكومي ونموه دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي. إن زيادة حجم الإنفاق الحكومي في الاقتصاد من شأنه أن يرفع المعروض النقدي، حيث يتم توجيه هذه التدفقات النقدية الحكومية نحو المصارف التجارية المختلفة لتنتهي في مختلف مكونات العرض النقدي من الودائع أو النقد المتداول خارج المصارف، ومن أبرز مثال على ذلك الزيادة في الإنفاق الحكومي هي الأجور والرواتب.

لذلك من الضروري دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود، وهذه العلاقة هي محط اهتمام العديد من الباحثين على المستويين النظري والتطبيقي، ومجالاً لمحاولات التوفيق بين الرؤية المنهجية وواقع السياستين (المالية والنقدية)، بالنظر إلى أهمية هاتين السياستين في مختلف الاقتصادات المتقدمة والنامية.

كما إن الرابط بين السياسة النقدية والسياسة المالية هو الدور الذي تلعبه السلطات النقدية وبقية الجهاز المصرفي في تمويل الإنفاق الحكومي وتمويل العجز في الموازنة الحكومية.

تعرض الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٩) للعديد من الصدمات والاضطرابات أدت إلى تدهور اقتصاده بشكل عام. ففي التسعينيات من القرن الماضي زاد عرض النقد عبر ممارسة سياسة النقد الرخيص، من خلال ربط توسع الكتلة النقدية بزيادة حجم الإنفاق الحكومي، بينما حصل البنك المركزي على الاستقلالية بموجب قانونه رقم (٥٦ لعام ٢٠٠٤)،

- ولكن على الرغم من استقلال المركزي، فقد واجه معضلة في التحرر من القيد الحكومي ليس في شكل تمويل عجز الموازنة بل في شكل تمويل الإنفاق الحكومي الموسع بشكل كبير.
١. **مشكلة الدراسة:** نتيجةً للأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية الصعبة التي شهدتها العراق، وتدهور اقتصاده العام، فضلاً عن افتقاره إلى قاعدة إنتاج واسعة ومتنوعة منذ تسعينات القرن الماضي ولحد الآن، بالإضافة إلى اعتماده شبه الكامل على الإيرادات النفطية، فقد تنامت النفقات الحكومية بشكل كبير جداً، مما ترتب على ذلك تأثير كبير على السياسة النقدية بشكل عام وعرض النقد بشكل خاص، ومن خلال هذا المنطلق تركزت مشكلة الدراسة في مدى قدرة الإنفاق الحكومي في التأثير على عرض النقد الواسع MS2 في العراق.
 ٢. **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق الحكومي في التأثير على المعروض النقدي في العراق، ولهذا تحاول الدراسة تسليط الضوء على هذا الدور، وإعطاء رؤية واضحة للاقتصاد العراقي.
 ٣. **فرضية الدراسة:** وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد.
 ٤. **هدف الدراسة:** قياس وتحليل العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد الواسع MS2 في الاقتصاد العراقي، وإيجاد أفضل السياسات الاقتصادية للحد من الآثار التي يتركها فائض العرض النقدي على الاقتصاد.
 ٥. **منهجية الدراسة:** تم استعمال منهج يجمع بين الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى استعمال الأسلوب القياسي لقياس وتحليل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.
 ٦. **حدود الدراسة:**
 - ❖ البعد المكاني: دراسة الاقتصاد العراقي.
 - ❖ البعد الزمني: تم اختيار مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٩)، وقسمت إلى مرحلتين:
 - الأولى: (١٩٩٠-٢٠٠٢): هي مدة الانهيار الاقتصادي بسبب فرض العقوبات الاقتصادية، وأعباء الحرب، ومنع تصدير النفط، وتدمير البنى التحتية.
 - الثانية: (٢٠٠٣-٢٠١٩): هي مدة انتهاء العقوبات الاقتصادية، وتحرر الاقتصاد العراقي، واستئناف تصدير النفط، بالإضافة الى انفتاحه على العالم الخارجي.
 ٧. **هيكلية الدراسة:** قسمت الدراسة إلى مبحثين: الأول، خصص لواقع الإنفاق الحكومي وعرض النقد وتحليل العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي، والثاني، ركز على قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: واقع الإنفاق الحكومي وعرض النقد في الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي جزءاً مهماً من ادوات السياسة المالية للدولة، ويعرف على انه تدفق اضافة يتجسد في مجموع إنفاق الحكومة (مشترياتها) للسلع والخدمات سواء جارية او استثمارية، لذلك يُعد الإنفاق الحكومي جزءاً مهماً من الطلب الكلي (داغر، ٢٠١٩: ٤).

ويقسم الإنفاق الحكومي الى قسمين، إنفاق (جاري واستثماري)، ويتضمن الاول الإنفاق على المواد المستهلكة، ويدوم لفترة محدودة فقط، وأهمها العناصر التي تستخدمها الحكومة

في تقديم سلعة أو خدمة، والإنفاق الجاري يشمل: الأجور والرواتب والإنفاق على المواد الاستهلاكية... الخ (GE, 1999: No page).

أما الإنفاق استثماري فيتضمن إنفاق تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون أراضي وكذلك أصول غير مادية (IMF, 1990: 182).

ويمكن تتبع مسار الإنفاق الحكومي في العراق وذلك من خلال الاستعانة بالأرقام البيانية التي يعكسها الجدول (٠١) للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)، إذ نلاحظ بأن الإنفاق الحكومي بلغ (١٤١٧٩) مليون دينار عام ١٩٩٠، ثم ارتفع إلى (٦٩٠٧٨٤) مليون دينار عام ١٩٩٥، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى التدهور في قيمة النقود نتيجة التضخم الناجم عن التمويل (بالإصدار النقدي الجديد)، نتيجة العقوبات الاقتصادية على العراق.

وفي عام ١٩٩٦ انخفض الإنفاق الحكومي بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٢١,٤-%)، بسبب قيام الحكومة بمعالجة التضخم عن طريق ضغط النفقات العامة من خلال تخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ورفع موارد الدولة من خلال الضرائب والرسوم، فضلاً عن تطبيق مذكرة التفاهم. وبعد ذلك فقد عاود الإنفاق الحكومي إلى الارتفاع بشكل تدريجي إلى (٢٥١٨٢٨٥) مليون دينار عام ٢٠٠٢.

أما فيما يخص المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) في الجدول (٠١)، فنلاحظ بأن الإنفاق الحكومي اخذ مسيرته بالارتفاع باستثناء بعض الأعوام لكونها امتازت بظروف استثنائية، إذ ارتفع الإنفاق الحكومي من (٤٩٠١٩٦٠) مليون دينار عام ٢٠٠٣، إلى (١١٩١٢٧٥٥٦) مليون دينار عام ٢٠١٣، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى السيطرة على الوضع الأمني للبلاد فضلاً عن تعديل الرواتب والأجور والمخصصات وغيرها، حيث كانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء عامي (٢٠٠٥ و ٢٠٠٩) التي سُجل فيها معدل نمو سنوي سالب بلغ (١٧,٨-%)، (٦,٤-%) على التوالي، وذلك بسبب تردي الأوضاع الأمنية في عام ٢٠٠٥، واثرتداعيات الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

وأما بعد ذلك فأن فقد انخفض الإنفاق الحكومي في الأعوام (٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) بمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (٥,٨-%)، (٢٦,١-%)، (١١,١-%) على التوالي، ويعود سبب هذه الانخفاضات إلى عدم إقرار موازنة عام ٢٠١٤، وتراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى زيادة تكاليف الحرب نتيجة الأوضاع التي تعرض لها البلاد (الخولاني، ٢٠١٩: ٦١). أما بعد ذلك فقد عاود الإنفاق الحكومي للارتفاع وسجل معدلات نمو سنوي موجبة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

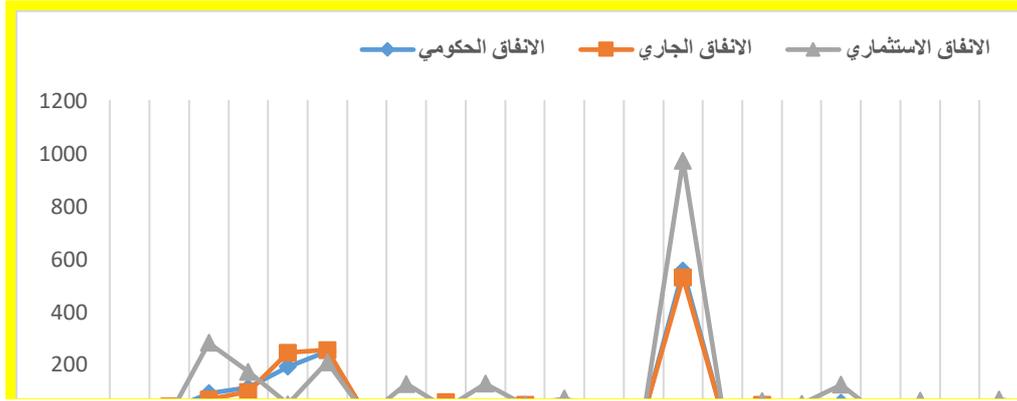
وفي عام ٢٠١٩ استمر الإنفاق الحكومي بالارتفاع ليصل إلى (١١١٧٢٣٥٢٣) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي بلغ (٣٨,١-%)، قياساً بالعام ٢٠١٨، ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الإنفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري) بنسبة (٧٦,٧-%)، (٣٠,٢-%) على التوالي.

ويبين الشكل (١) تطور معدلات نمو الإنفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري) خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٩).

الجدول (١): تطور الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) والنسب للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي الإنفاق الحكومي *	معدل النمو السنوي %	الإنفاق الجاري	معدل النمو السنوي %	الإنفاق الاستثماري	معدل النمو السنوي %	نسبة الجاري الى اجمالي الإنفاق الحكومي	نسبة الاستثماري الى اجمالي الإنفاق الحكومي
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١٩٩٠	١٤١٧٩	١١٣٥٧	٢٨٢٢	٨٠,١	١٩,٩
١٩٩١	١٧٤٩٧	٢٣,٤	١٥٦٥٣	٣٧,٨	١٨٤٤	-٣٤,٦	٨٩,٥	١٠,٥
١٩٩٢	٣٢٨٨٣	٨٧,٩	٢٥٨٧٦	٦٥,٣	٧٠٠٧	٢٧٩,٩	٧٨,٧	٢١,٣
١٩٩٣	٦٨٩٥٤	١٠٩,٦	٥٠٠٦٠	٩٣,٤	١٨٨٩٤	١٦٩,٦	٧٢,٦	٢٧,٤
١٩٩٤	١٩٩٤٤٢	١٨٩,٢	١٧١٧٤٢	٢٤٣,٠٧	٢٧٧٠٠	٤٦,٦	٨٦,١	١٣,٩
١٩٩٥	٦٩٠٧٨٤	٢٤٦,٣	٦٠٥٨١٧,٥	٢٥٢,٧	٨٤٩٦٦,٥	٢٠٦,٧	٨٧,٧	١٢,٣
١٩٩٦	٥٤٢٥٤٢	-٢١,٤	٥٠٦١٩١,٦	-١٦,٤	٣٦٣٥٠,٤	-٥٧,٢	٩٣,٣	٦,٧
١٩٩٧	٦٠٥٨٠٢	١١,٦	٥٢٤٦٢٤,٥	٣,٦	٨١١٧٧,٥	١٢٣,٣	٨٦,٦	١٣,٤
١٩٩٨	٩٢٠٥٠١	٥١,٩	٨١٣٧٢٢,٨	٥٥,١	١٠٦٧٧٨,٢	٣١,٥	٨٨,٤	١١,٦
١٩٩٩	١٠٣٣٥٥٢	١٢,٢	٧٩٣٧٦٧,٩	-٢,٤	٢٣٩٧٨٤,١	١٢٤,٥	٧٦,٨	٢٣,٢
٢٠٠٠	١٤٩٨٧٠٠	٤٥,٠٤	١١٥٢٥٠٠,٣	٤٥,١	٣٤٦١٩٩,٧	٤٤,٣	٧٦,٩	٢٣,١
٢٠٠١	٢٠٧٩٧٢٧	٣٨,٧	١٤٩٧٤٠٣,٤	٢٩,٩	٥٨٢٣٢٣,٦	٦٨,٢	٧٢	٢٨
٢٠٠٢	٢٥١٨٢٨٥	٢١,٠٨	١٧٦٢٧٩٩,٥	١٧,٧	٧٥٥٤٨٥,٥	٢٩,٧	٧٠	٣٠
٢٠٠٣	٤٩٠١٩٦٠	٤٦١٧٦٤٦,٣	٢٨٤٣١٣,٧	٩٤,٢	٥,٨
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١,٣	٥٥٥,١	٢٩٠٦٦٣٢٩,٣	٥٢٩,٤	٣٠٥١١٦٢	٩٧٣,١	٩٠,٥	٩,٥
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥,١	-١٧,٨	٢٢٤٧١٦٤٩,١	-٢٢,٦	٣٩٠٣٥٢٦	٢٧,٩	٨٥,٢	١٤,٨
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩,٣	٤٧,١	٣٢٥٩٧٦١,٣	٤٥,٠٦	٦٢٠٩٠٦٩	٥٩,٠٦	٨٤	١٦
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٢٢,٢	٠,٥	٢٩٨١٩٨٦١,٢	-٨,٥	٩٢١١٣٧١	٤٨,٣	٧٦,٤	٢٣,٦
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٤,٧	٥٢,١	٣٩٠٨٧٤٢٠,٧	٣١,٠٧	٢٠٣١٥٩٥٤	١٢٠,٥	٦٥,٨	٣٤,٢
٢٠٠٩	٥٥٥٨٩٧٢١	-٦,٤	٤٥٩٤١٠٦٣	١٧,٥	٩٦٤٨٦٥٨	-٥٢,٥	٨٢,٦	١٧,٤
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	٢٦,١	٥٤٥٨٠٨٦٠	١٨,٨	١٥٥٥٣٣٤١	٦١,١	٧٧,٨	٢٢,١
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٧	١٢,٢	٦٠٩٢٥٥٥٤	١١,٦	١٧٨٢٢١١٣	١٤,٦	٧٧,٤	٢٢,٦
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٥٥	٣٣,٤	٧٥٧٨٨٦٢٣	٢٤,٣	٢٩٣٥٠٩٥٢	٦٤,٦	٧٢,١	٢٧,٩
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	١٣,٣	٧٨٧٤٦٨٠٦	٣,٩	٤٠٣٨٠٧٥٠	٣٧,٥	٦٦,١	٣٣,٩
٢٠١٤	١١٢١٩٢١٢٦	-٥,٨	٧٦٧٤١٦٧٣	-٢,٥	٣٥٤٥٠٤٥٣	-١٢,٢	٦٨,٤	٣١,٦
٢٠١٥	٨٢٨١٣٦١١	-٢٦,١	٥١٨٢٤٦٣٩	-٣٢,٤	١٨٥٨٤٦٧٦	-٤٧,٥	٦٢,٦	٢٢,٤
٢٠١٦	٧٣٥٧١٠٠٣	-١١,١	٥٥١٦٢٨٠٠	٦,٤	١٨٤٠٨٢٠٠	-٠,٩	٧٤,٩	٢٥,١
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	٢,٦	٥٩٠٢٥٧٠٠	٧,٠٢	١٦٤٦٤٥٠٠	-١٠,٥	٧٨,٢	٢١,٨
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٩	٧,١	٦٧٠٥٢٨٥٦	١٣,٥	١٣٨٢٠٢٣٣	١٣,٠٥	٨٢,٩	١٧,٠٨
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٣	٣٨,١	٨٧٣٠٠٩٣٣	٣٠,٢	٢٤٤٢٢٥٩٠	٧٦,٧	٧٨,١	٢١,٩

تم إعداد الجدول (١) من قبل الباحثين بالاعتماد على: *جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية. احتسب معدل النمو السنوي لكل جداول الدراسة وفق الصيغة الآتية: $(\frac{X_2 - X_1}{X_1} \times 100)$.



الشكل (١): تطور معدلات نمو الانفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (١) من برمجية Microsoft Office Excel 2013
المطلب الثاني: عرض النقد

يعتبر عرض النقد جزءاً مهماً من أدوات السياسة النقدية، وحُظِيَ باهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاديين على المستوى النظري والتطبيقي، ومن ثم يمثل مكاناً بارزاً في الأدبيات الاقتصادية. ان مفهوم عرض النقد يدور من ناحية المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية احتسابه الذي يؤلف المعروض النقدي. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف عرض النقد على أنه (كمية النقود المتاحة في اقتصاد معين في مدة زمنية معينة). لذلك يمكن القول إن عرض النقود يمكن أن يعرف بمفاهيمه او بمقاييسه المختلفة. عموماً، وبناءً على ذلك سوف نقوم بتوضيح هذه المقاييس المختلفة لعرض النقد بما يأتي (الخولاني، ٢٠١٩: ٣٠-٣١):

١. الأساس النقدي "M0": ويُعرّف بأنه أصغر مقياس لعرض النقد، ويطلق عليه ب (القاعدة النقدية) أو النقود ذات الطاقة العليا High-power money، ويتألف من العملة في التداول (في أيدي الجمهور) (Currency) مضافاً إليها الاحتياطي النقدي للمصارف (Reserves) سواء أكان هذا الاحتياطي النقدي للمصارف نقود حاضرة في خزائن البنوك أو ودائع لدى البنك المركزي (Walsh, 2010: 6)، وحسب المعادلة الآتية:

$$M0 = C + R \dots\dots\dots (1)$$

٢. عرض النقد بالمقياس الضيق "MS1": يتألف من MS1 من العملة في التداول (C) الصادرة من قبل البنك المركزي (خارج الجهاز المصرفي)، مضافاً إليها الودائع الجارية (تحت الطلب) Demand Deposits التي تحتفظ بها المصارف التجارية، ويُطلق على MS1 أحياناً ب (الكتلة النقدية) (السريتي، ٢٠٠٤: ٢٥٩)، وحسب المعادلة الآتية:

$$M1 = C + DD \dots\dots\dots (2)$$

٣. عرض النقد بالمقياس الواسع "MS2": ويُعرف على أنه تعريف أوسع من MS1. ويصنف الاقتصاديون MS2 بكل ما يشمل من MS1، مضافاً إليه جميع النقود المقيدة بحسابات الادخار أو التوفير Savings Deposits والودائع الأجلية الصغيرة Small Term Deposits. (الهاشمي، ٢٠١٠: ١٠٣)، وحسب المعادلة الآتية:

$$M2 = M1 + SD + STD \dots\dots\dots (3)$$

٤. عرض النقد بالمقياس الأوسع "MS3": يُعرف MS3

بأنه كل ما يتضمن من MS2 مضافاً إليه الودائع الأجلة الكبيرة Large Time Deposits والصناديق المشتركة للسوق النقدية (Tucker, 2008: 347)، وحسب المعادلة الآتية:

$$M3 = M2 + (LTD) \dots\dots\dots (4)$$

٥. المقياس الأشمل لعرض النقد "MS4": يتكون

هذا المقياس من MS3، مضافاً إليه الودائع الادخارية المودعة لدى دوائر البريد، فضلاً عن شهادات الإيداع الادخارية الوطنية (others, 2014: 4.17)، وحسب المعادلة الآتية:

$$M4 = M3 + \text{Total Post Office Deposits (TPOD)} \dots\dots\dots (5)$$

ويمكن تتبع مسار تحليل تطورات عرض النقد من خلال الاستعانة بالأرقام البيانية التي يعكسها الجدول (٢) للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)، إذ نلاحظ في الأعوام (١٩٩٠-١٩٩٥) بأن MS1 ارتفع من (١٥٣٥٩,٣) إلى (٧٠٥٠٦٤) مليون دينار على التوالي، بمعدلات نمو سنوي مرتفعة إذ بلغت (١٩٥,١%) عام ١٩٩٥، وهو أعلى نمو تحقق في هذا العام، وجاء ذلك الارتفاع في MS1 إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدها البلد، وفرض العقوبات الاقتصادية، وحرب الخليج ودمار للبنى التحتية.

وعند النظر إلى الجدول (٢)، نلاحظ بأن نسبة صافي العملة في التداول إلى MS1 بلغت كحد أدنى (٧٧,٧%) عام ١٩٩٣ وأعلى حد (٩١,٨%) عام ١٩٩٦، وهذا ما يفسر ضعف أسعار الفائدة وأثرها في الودائع المصرفية، وعدم فاعليتها في استقطاب الادخارات والحد من السيولة لدى الأفراد، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، الأمر الذي جعل سعر الفائدة غير مجدي وسالب القيمة الحقيقية، مما يعني إن زيادة صافي العملة في التداول يوضح عن وجود تفضيل عالي السيولة من قبل الأفراد وزيادة ظاهرة الاكتناز وانخفاض الودائع الجارية لدى المصارف وكذلك انخفاض الوعي المصرفي) (الخرجي، ٢٠٠٧: ١٥٢-١٥٣).

وبعد عام ١٩٩٦ وبالرغم من استمرار تزايد MS1 إلى (٣٠١٣٦٠١) مليون دينار عام ٢٠٠٢، إلا أن معدلات نموه السنوي انخفضت كثيراً مقارنةً بالأعوام السابقة بدءاً من (٣٦,٦%) عام ١٩٩٦ نزولاً إلى (٨,١%) عام ١٩٩٧ ولم تتجاوز كحد أقصى (٣٩,٥%) عام ٢٠٠٢، وذلك بسبب الإصلاحات المالية والمصرفية التي استهدفت الحد من نمو العرض النقدي منها: ضغط النفقات العامة إلى جانب التوقف عن إصدار اذونات الخزينة) والتي كان تداولها محصوراً بالجهاز المصرفي بسبب سعة حجم الاقتراض الحكومي المطلوب لتمويل زيادات النفقات العامة.

وعلى صعيد مكونات MS1، ونتيجةً للظروف الاقتصادية التي استجبت عقب توقيع مذكرة التفاهم ١٩٩٦، وفي مقدمتها الهبوط المفاجئ في أسعار السلع والخدمات، وسيادة التوقعات المتفائلة حول مستقبل سعر صرف الدينار وغيرها التي دفعت المواطنين للاحتفاظ بنسبة كبيرة من أموالهم خارج المصارف إلا إن نسبة الودائع الجارية إلى MS1 قد انخفضت كثيراً عام ١٩٩٦ إذ بلغت (٨,٢%) وهي أدنى نسبة تحققت في هذا العام، مقابل ارتفاع نسبة صافي العملة كما بينا.

كما يتضح كذلك من الجدول (٢) بأن عرض النقد MS2 ارتفع كثيراً خلال الأعوام (١٩٩٥-١٩٩٠) إذ بلغ (١,٢٤٨٦٩-٢٤٨٦٩,٧٧٣٣٣٧) مليون دينار على التوالي، نتيجة ارتفاع نسبة MS1 من مجمل السيولة المحلية.

أما بعد ١٩٩٦ ولغاية ٢٠٠٢ استمر MS2 بالارتفاع ولكن بمعدلات متناقصة، وكان سبب هذا التناقص هو توقيع مذكرة التفاهم والسماح له بتصدير النفط، أما التذبذب فكان دليلاً على ان الوضع الاقتصادي غير مستقر، وسجلت نسبة أشباه النقود إلى MS2 كأعلى نسبة (٣٨,٢%) عام ١٩٩٠ وأدنى نسبة (٨,٨%) عام ١٩٩٥.

أما فيما يخص المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، فقد نلاحظ في الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، بأن MS1 ارتفع من (٥٧٧٣٦٠١) إلى (٣٧٣٠٠٠٣٠) مليون دينار على التوالي، بسبب ارتفاع صافي العملة المتداولة، إذ شكلت ما نسبته إلى MS1 (٨٠,١%) عام ٢٠٠٣، في حين شكلت نسبة الودائع الجارية في العام نفسه (١٩,٨%). أما بعد ذلك انخفضت نسبة صافي العملة المتداولة إلى (٥٨,٤%) عام ٢٠٠٩ لصالح الودائع الجارية إذ بلغت في العام نفسه (٤١,٦%)، إلا إن نصيب صافي العملة في التداول مرتفعاً على الودائع الجارية، وهذا يعود بالدرجة الأساس إلى عوامل عدة أبرزها (ضعف الثقة بالجهاز المصرفي بسبب عدم المحافظة على ودائع الجمهور من قبل المصارف الأمر الذي أدى إلى ظهور حالات إفسار مصرفي، وانخفاض نسبة السيولة لدى عدد غير قليل من المصارف مما خلق ما يطلق عليها ظاهرة الذعر المصرفي، فضلاً عن زيادة حالات الهجرة الداخلية والخارجية) (محمد، ٢٠١٧: ١٢٢).

وفي الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٧) استمر MS1 بالارتفاع من (٥١٧٤٣٤٨٩) إلى (٧١٦٦١٥٥١) مليون دينار على التوالي باستثناء عامي (٢٠١٤-٢٠١٥).

ويعود سبب ارتفاع MS1 في تلك الأعوام إلى زيادة صافي الموجودات الأجنبية بفعل تزايد أسعار النفط في الأسواق العالمية. أما العاميين المستثنين فيعود سببهما إلى الأثر الانكماشى للعوامل الخارجية نتيجة الانخفاض أسعار النفط، مما انعكس هذا الوضع سلباً على MS2، فقد انخفض وسجل معدل نمو سنوي سالب بلغ (٨,٩%-) عام ٢٠١٥، وسجلت نسبة أشباه النقود إلى MS2 في العام نفسه (٢٠,٥%). وشكلت نسبة العملة في التداول إلى MS1 انخفاضاً لصالح الودائع الجارية خلال الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤).

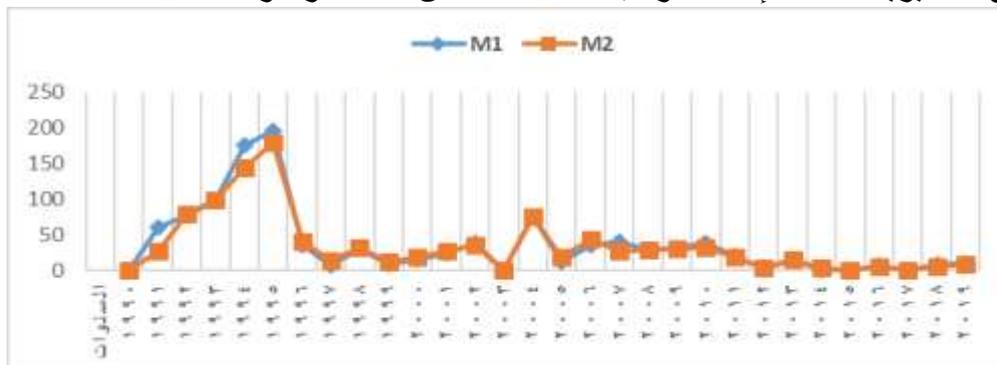
أما بعد عام ٢٠١٦ ولغاية ٢٠١٩، فقد ارتفع MS1 من (٧٠٧٣٣٠٢٧) إلى (٨٦٧٧١٠٠٠) مليون دينار على التوالي، نتيجة ارتفاع صافي العملة في التداول، وكذلك الودائع الجارية، كما ارتفع MS2 إلى (١٠٣٤٤١١٣١) مليون دينار عام ٢٠١٩، نتيجة ارتفاع MS1 والودائع الأخرى، ويعزى سبب ذلك الارتفاع في MS1 إلى المنح التي منحتها الحكومة إلى العاطلين عن العمل نتيجة أثر الاحتجاجات.

وبين الشكل (٢) تطور معدلات نمو عرض النقد بالمقياسين MS1 الضيق وMS2 الواسع خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٩).

الجدول (٢): تطور مقاييس عرض النقد M1 وM2 والنسب للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) (مليون دينار)

السنوات	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية	M1	معدل النمو السنوي %	أشباه النقود (الودائع الأخرى)	M2	معدل النمو السنوي %	نسبة ٢/٤	نسبة ٣/٤	نسبة ١/٧
١	٢	٣	٤=٢+٣	٥	٦	٧=٤+٦	٨	٩	١٠	١١
١٩٩٠	١٣٤١٢,١	١٩٤٧,٢	١٥٣٥٩,٣	٩٥٠٩,٨	٢٤٨٦٩,١	٨٧,٣	١٢,٧	٣٨,٢
١٩٩١	٢١٨٧٣	٢٧٩٧	٢٤٦٧٠	٦٠,٦	٧٠٥٢	٣١٧٢٢	٢٧,٥	٨٨,٧	١١,٣	٢٢,٢
١٩٩٢	٣٦٠٢١	٧٨٨٨	٤٣٩٠٩	٧٧,٩	١٢٩٢٠	٥٦٨٢٩	٧٩,١	٨٢,٩	١٧,١٠	٢٢,٧
١٩٩٣	٦٧١٣٤	١٩٢٩٦	٨٦٤٣٠	٩٦,٨	٢٧٢٣٦	١١٣٦٦٦	١٠٠,٠١	٧٧,٧	٢٢,٣	٢٣,٩
١٩٩٤	١٩٩٤٣٦	٣٩٤٦٥	٢٣٨٩٠١	١٧٦,٤	٣٧٩٦٥	٢٧٦٨٦٦	١٤٣,٥	٨٣,٥	١٦,٥	١٣,٧
١٩٩٥	٥٨٤٣٩٨	١٢٠٦٦٦	٧٠٥٠٦٤	١٩٥,١	٦٨٢٧٣	٧٧٣٣٣٧	١٧٩,٣	٨٢,٩	١٧,١	٨,٨
١٩٩٦	٨٨١٦١٨	٧٨٨٨٧	٩٦٠٥٠٣	٣٦,٢	١٢٣٦٦٩	١٠٨٤١٧٢	٤٠,١	٩١,٨	٨,٢	١١,٤
١٩٩٧	٩٢٩٨٢٨	١٠٨٢٦٩	١٠٣٨٠٩٧	٨,٠٧	٢٠٤٤٧٢	١٢٤٢٥٦٩	١٤,٦	٨٩,٦	١٠,٤	١٦,٤
١٩٩٨	١١٩٢٥٣٠	١٥٩٣٤٦	١٣٥١٨٧٦	٣٠,٢	٢٩٤٣٦٤	١٦٤٦٢٤٠	٣٢,٤	٨٨,٢	١١,٨	١٧,٨
١٩٩٩	١٢٧٥٢٢٠	٢٠٨٦١٦	١٤٨٣٨٣٦	٩,٧	٣٧٣٥٧٠	١٨٥٧٤٠٦	١٢,٨	٨٥,٩	١٤,١	٢٠,١
٢٠٠٠	١٤٧٤٣٢١	٢٥٣٦٨٥	١٧٢٨٠٠٦	١٦,٤	٤٨٦٠٦٦	٢٢١٤٠٧٢	١٩,٢	٨٥,٣	١٤,٧	٢١,٩
٢٠٠١	١٧٨٦٩٦١	٣٧٦٣٩٨	٢١٥٩٠٨٩	٢٤,٩	٦٩٨٩٥٩	٢٨٣٨٠٤٨	٢٨,١	٨٢,٦	١٧,٤	٢٣,٩
٢٠٠٢	٢٥٦٦٦٩٣	٤٤٩٩٠٨	٣٠١٣٦٠١	٣٩,٥	٨٥٨٦٤٠	٣٨٥٢٢٤١	٣٥,٧	٨٥,١	١٤,٩	٢١,٧
٢٠٠٣	٤٦٢٩٧٩٤	١١٤٣٨٠٧	٥٧٧٣٦٠١	١١٧٩٨١٩	٦٩٥٣٤٢٠	٨٠,٢	١٩,٨	١٦,٩
٢٠٠٤	٧١٦٢٩٤٥	٢٩٨٥٦٨١	١٠١٤٨٦٢٦	٧٥,٧	١٣٤٩٥٢٢	١٢٢٥٤٠٠٠	٧٦,٢	٧٠,٦	٢٩,٤	١١,٠١
٢٠٠٥	٩١١٨٣٧	٢٢٨٦٢٨٨	١١٣٩٩١٢٥	١٢,٣	٣٦٠٢٢٥	١٤٦٨٤٠٠٠	١٩,٨	٧٩,٩	٢٠,١	٢٢,٢
٢٠٠٦	١٠٩٦٨٠٩٩	٤٤٩١٩٦١	١٥٤٦٠٠٦٠	٣٥,٦	٥٥٩٠١٨٩	٢١٠٨٠٠٠٠	٤٣,٥	٧٠,٩	٢٩,١	٢٦,٥
٢٠٠٧	١٤٢٣١٧٠٠	٧٤٨٩٤٦٧	٢١٧٢١١٦٧	٤٠,٤	٥١٩٨٨٢٩	٢٦٩٥٦٠٧٦	٢٧,٨	٦٥,٥	٣٤,٥	١٩,٢
٢٠٠٨	١٨٤٩٢٥٠٢	٩٦٩٧٤٣٢	٢٨١٨٩٩٣٤	٢٩,٧	٦٦٧١٩٩٣	٣٤٩٢٠٦٧٥	٢٩,٥	٦٥,٦	٣٤,٤	١٩,١
٢٠٠٩	٢١٧٧٥٦٧٩	١٥٥٢٤٣٥١	٣٧٣٠٠٠٣٠	٣٢,٣	٨٠٥٥٢٥٩	٤٥٤٣٨٩١٨	٣٠,١	٥٨,٣	٤١,٦	١٧,٧
٢٠١٠	٢٤٤٢٢١٢٢	٢٧٤٠١٢٩٧	٥١٧٤٣٤٨٩	٣٨,٧	٨٥٤٥٦٧٩	٦٠٣٨٦٠٨٦	٣٢,٨	٤٧,١	٥٢,٩	١٤,١
٢٠١١	٢٨٢٨٧٣٦١	٣٤١٨٦٥٦٨	٦٢٤٧٣٩٢٩	٢٠,٧	٩٥٩٣٣٥٦	٧٢١٧٨٩٥١	١٩,٥	٤٥,٣	٥٤,٧	١٣,٢
٢٠١٢	٣٠٥٩٣٦٤٧	٣٣١٤٢٢٢٤	٦٣٧٣٥٨٧١	٢,٠١	١١٦٠٢٥٧	٧٥٤٦٦٣٦٠	٤,٥	٤٨,١	٥١,٩	١٥,٣
٢٠١٣	٣٤٩٩٥٤٥٣	٣٨٨٣٥٥١١	٧٣٨٣٠٩٦٤	١٥,٨	١٣٦٩٥٦٢١	٨٧٦٧٩٥٠٤	١٦,١	٤٧,٤	٥٢,٦	١٥,٦
٢٠١٤	٣٦٠٧١٥٩٣	٣٦٦٢٠٨٥٥	٧٢٦٩٢٤٤٨	-١,٥	١٧٨٧٤٤٨٢	٩٠٧٢٨٨٠١	٣,٤	٤٩,٦	٥٠,٤	١٩,٧
٢٠١٥	٣٤٨٥٥٢٥٦	٣٠٥٨٠١٦٩	٦٥٤٣٥٤٢٥	-٩,٩	١٧٠٠٢٢٨٧	٨٢٥٩٥٤٩٣	-٨,٩	٥٣,٣	٤٦,٧	٢٠,٥
٢٠١٦	٤٢٠٧٥٢٣٠	٢٨٦٥٧٧٩٧	٧٠٧٣٣٠٢٧	٨,٠٩	١٧٢٠٨٨٢٦	٨٨٠٨٢٩٩٣	٦,٦	٥٩,٥	٤٠,٥	١٩,٥
٢٠١٧	٤٠٤٣٣٠٩	٣٠٨١٨٢٤٢	٧١١٦١٥٥١	٠,٦	١٨١٣٣٠٣٤	٨٩٤٤١٣٣٨	١,٥	٥٦,٧	٤٣,٣	٢٠,٢
٢٠١٨	٤٠٤٩٨٠٦٧	٣٧٣٣٠٩١٧	٧٧٨٢٨٩٨٤	٩,٣	١٧٥٦١٧٤١	٩٥٣٩٠٧٢٥	٦,٦	٥٢,٠٣	٤٧,٩	١٨,٤
٢٠١٩	٤٧٢٣٨٦٠٣	٣٩١٢٢٢٩٧	٨٦٧٧١٠٠٠	١١,٤	١٦٦٧٠١٣١	١٠٣٤٤١١٣١	٨,٤	٥٤,٩	٤٥,٠٩	١٦,١

وتم إعداد الجدول (٢) من قبل الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، عدد خاص ٢٠٠٣ وسنوات عدة.



الشكل (٢): تطور معدلات نمو عرض النقد بالمقاييس M1 الضيق وM2 الواسع للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (٢) من برمجية Microsoft Office Excel 2013.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي عرض النقد

ان للإنفاق الحكومي دور مهم في توظيف الموارد بكفاءة عالية، وتظهر أهميته الكبيرة في الدول النامية، لأن القطاع الخاص لا يملك القدرة على الدخول في استثمارات كبيرة في مجال الخدمات مثل الكهرباء والمياه وغيرها. في بناء مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة للدولة. وتعتمد اقتصادات الدول النامية (مثل الاقتصاد العراقي) بشكل شبه كامل على عائدات النفط، وبالتالي تزداد أهمية الإنفاق الحكومي، لأن الحكومة تنفق عائدات النفط على أوجه الإنفاق المختلفة، ولأن أسعار النفط غير مستقرة لأنها تتقلب مع الزمن. وكذلك لأنه لا يوجد نظام ضريبي متطور بما في ذلك العراق، فإن هذه الإيرادات تخضع لتقلبات كبيرة، مما يجعل الحكومة في بعض الأحيان ملزمة بإنفاق أكثر من إيراداتها، ويؤثر حجم الإنفاق الحكومي على المعروض النقدي. فيما يتعلق بإصدار العملة، حيث أنها تؤثر على حجم المعروض النقدي من خلال عمليات إصدار العملة لتمويل حجم النفقات العامة للدولة (الخلواني، ٢٠١٩: ٤٩-٥٦).

وتعدُّ الإيرادات الحكومية المصدر الأساس لتمويل النفقات الحكومية في اطار الميزانية العامة للدولة وتخضع حركة الميزانية العامة الى عامل اساس لا يتمثل بمستوى الإيرادات المحلية التي مصدرها الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، فحسب بل تعتمد على مستوى الإيرادات الخارجية (إيرادات النفط) للاقتصاد العراقي والتي تعتمد بدورها على مدى زيادة حجم الصادرات وما يترتب على ذلك من زيادة في حجم العملات الاجنبية الداخلة الى البلد وبالالاتجاه الذي يهيئ الارضية الاساسية لإصدار النقود القانونية من قبل البنك المركزي بوصفه المحتكر الوحيد لسلطة اصدارها وتسليمها الى الحكومة لتمويل التوسع في نفقاتها العامة.

كما تسهم بعض العوامل في التخفيف من حدة تأثير مستوى الإنفاق الحكومي على عرض النقد، فالإنفاق الحكومي لا يُوجه بالكامل لشراء السلع والخدمات المُنتجة محلياً فجزء منه يخصص لاستيراد السلع الأجنبية سواء الاستهلاكية او الرأسمالية هذا من جانب، فضلاً عن تدفق رأس المال الدولي استجابة للتغيرات الحاصلة في اسعار الفائدة الدولية من جانب آخر اضافة الى تغيرات اسعار الصرف، ويتخذ مستوى الإنفاق الحكومي شكل توزيع الدخول لموظفي الدولة في بند الرواتب والأجور. وان مستلمي الدخول يلجؤون الى إنفاق جزء من هذه الدخول وادخار الجزء المتبقي عند المؤسسات المالية والمصرفية بشكل ودائع جارية او ثابتة او ودائع توفير وبالالاتجاه الذي يؤدي الى زيادة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية مما يعزز من قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وسيؤدي التوسع في خلق الودائع الجارية الى زيادة من اجمالي هذه الودائع، التي تشكل مع النقود القانونية عرض النقد والذي يؤدي الى حصول زيادة في عرض النقد بمقياسه الضيق والواسع (الساري، زين، ٢٠١٣: ١٠).

ولذلك هنالك ارتباط وثيق بين الانفاق الحكومي وعرض النقد في الاقتصاد العراقي، ويظهر ذلك الارتباط من خلال موازنة الدولة العامة وتحديداً في الإيرادات النفطية (المتأتية بشكل اساس من بيع النفط) الأساس النقدي وبين الميزانية العمومية للبنك المركزي. ومن ثم يكون دور البنك المركزي هنا في تحييد الآثار السلبية للإنفاق الحكومي، وتعقيم عرض النقد عبر نافذة بيع او شراء للعملة الاجنبية (داغر، ٢٠١٦: ١٣-١٤).

ويمكن توضيح ذلك بالشكل (٣).



الشكل (٣): العلاقة المتبادلة بين الموازنة العامة (الانفاق الحكومي) وميزانية البنك المركزي (عرض النقد)

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على: (داغر، ٢٠١٦: ١٤).

بالاستناد الى ما تقدم، يمكن تتبع مسار تطورات الانفاق الحكومي وعرض النقد (*) من خلال ما تعكسه بيانات الجدول (٣)، إذ نلاحظ بأن الإنفاق الحكومي ارتفع بشكل مستمر خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)، (باستثناء عام ١٩٩٦). إذ يعود السبب في تزايد الإنفاق الحكومي إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، وقد رافق ذلك زيادة في عرض النقود في تلك المدة من (٢٤٨٦٩،١) إلى (٣٨٥٢٢٤١) مليون دينار على التوالي، وحتى مع توقيع مذكرة التفاهم ١٩٩٦ فأن عرض النقد استمر بالارتفاع خلال المدة المذكورة. أما الاستثناء المذكور لعام ١٩٩٦ فقد انخفض فيه الإنفاق الحكومي بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٤،٢١-%)، ويعود سبب ذلك إلى الإجراءات الانكماشية التي اتخذتها الحكومة لمعالجة التضخم المنفلت عن طريق ضغط النفقات الحكومية وتحديد أوجه الإنفاق. أما نسبة عرض النقد إلى الإنفاق خلال هذه المدة كانت مرتفعة جداً إذ بلغت أعلى نسبة لها (١،٢٠٥٪) عام ١٩٩٧. أما فيما يخص المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) فقد نلاحظ من الجدول (٣) استمرار زيادة عرض النقد، من (٦٩٥٣٤٢٠) الى (١١١٧٢٣٥٢٣) مليون دينار على التوالي، وسجل معدلات نمو سنوي موجبة باستثناء عام ٢٠١٥ الذي انخفض بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٩،٨-%)، بسبب الأثر الانكماشية المتمثل بصافي الموجودات الأجنبية نتيجة تراجع أسعار النفط. أما الإنفاق الحكومي فقد ارتفع هو الآخر أيضاً خلال هذه المدة، باستثناء بعض الأعوام التي انخفضت فيها وسجلت معدلات نمو سالبة، أما نسبة عرض النقد إلى الإنفاق الحكومي فقد كانت منخفضة مقارنةً بالمدة السابقة وباستثناء الأعوام (٢٠١٦ و ٢٠١٧) فقد عادت النسبة فيهما إلى الارتفاع إذ بلغت (٧،١١٩)، (٤،١١٨) على التوالي. وكذلك استمرت النسبة بالانخفاض في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لتبلغ (٩،١١٧)، (٥،٩٢) على التوالي. وعموماً يمكن القول إن زيادة عرض النقد تتناسب طردياً مع زيادة الإنفاق الحكومي، (وهذا الأمر يؤكد قوة تأثير دالة الطلب الحكومي على النقود المتأثرة بالدخل القومي من العوائد النفطية وفق آلية يطلق عليها بالأثر الارتجاعي الموجب Feedback positive، أي مقايضة نقود البنك المركزي كمطلوبات بالنقد الأجنبي المشتراة من الحكومة كموجودات داخل ميزانية البنك المركزي العمومية، الأمر

(*) ستقتصر الدراسة على عرض النقد بمقياسه الواسع MS2 فقط.

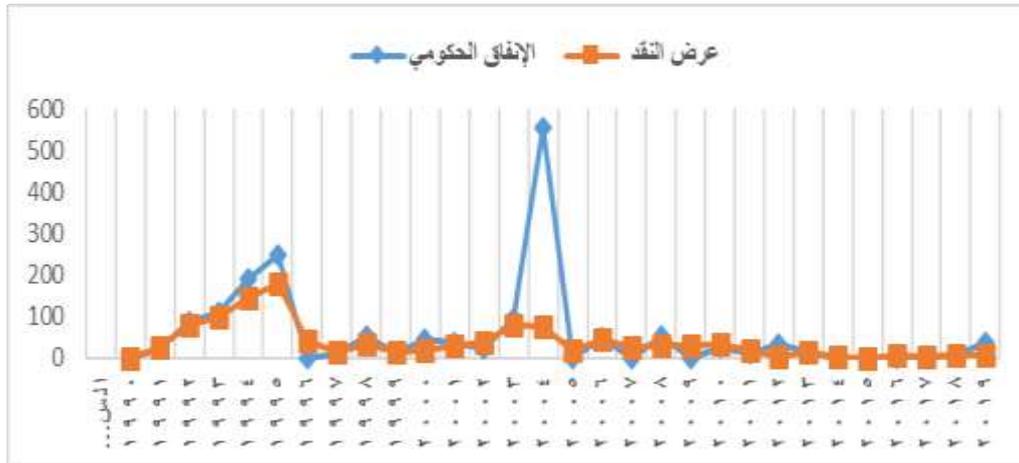
الذي يتماشى والنظرة الجديدة في الفكر الكينزي التي ترى بأن عرض النقد متغيراً داخلياً، يخضع في بلد مثل العراق لتأثير القطاع الحكومي بحكم هيمنته على مكونات GDP بشكل عام والإيرادات النفطية بشكل خاص والتي تكون ثلثي (GDP) (الخولاني، ٢٠١٩: ٩٦-٩٧). وإن خصوصية الاقتصاد العراقي الريعي جعلت من عرض النقود أحد متغيرات السياسة المالية، نتيجة اعتماد الإنفاق الحكومي على الموارد النفطية وبنسبة مرتفعة جدا تصل إلى (٩٧%) إذ يتم تحويل الإيرادات الدولارية إلى عملة محلية باستخدام سعر صرف الدينار الصادر من قبل البنك المركزي، لذلك فإن تضخم عرض النقد ما هو إلا انعكاس لزيادة الطلب الحكومي على العملة المحلية لتغطية نفقاتها الداخلية. وان السياسة النقدية باتت مقيدة بالسياسة المالية من خلال الإنفاق العام وهيكلية (داغر وآخرون، ٢٠١٧: ١٢٣). والشكل (٤) يوضح العلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام وعرض النقد للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

الجدول (٣): تطورات الانفاق الحكومي وعرض النقد والنسبة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)
(مليون دينار)

السنوات	الإنفاق الحكومي	معدل النمو السنوي %	عرض النقد M2	معدل النمو السنوي %	نسبة عرض النقد إلى الإنفاق الحكومي
١	٢	٣	٤	٥	٦
١٩٩٠	١٤١٧٩	٢٤٨٦٩,١	١٧٥,٣
١٩٩١	١٧٤٩٧	٢٣,٤	٣١٧٢٢	٢٧,٥	١٨١,٢
١٩٩٢	٣٢٨٨٣	٨٧,٩	٥٦٨٢٩	٧٩,١	١٧٢,٨
١٩٩٣	٦٨٩٥٤	١٠٩,٦	١١٣٦٦٦	١٠٠,٠١	١٦٤,٨
١٩٩٤	١٩٩٤٤٢	١٨٩,٢	٢٧٦٨٦٦	١٤٣,٥	١٣٨,٨
١٩٩٥	٦٩٠٧٨٤	٢٤٦,٣	٧٧٣٣٣٧	١٧٩,٣	١١١,٩
١٩٩٦	٥٤٢٥٤٢	-٢١,٤	١٠٨٤١٧٢	٤٠,١	١٩٩,٨
١٩٩٧	٦٠٥٨٠٢	١١,٦	١٢٤٢٥٦٩	١٤,٦	٢٠٥,١
١٩٩٨	٩٢٠٥٠١	٥١,٩	١٦٤٦٢٤٠	٣٢,٤	١٧٨,٨
١٩٩٩	١٠٣٣٥٥٢	١٢,٢	١٨٥٧٤٠٦	١٢,٨	١٧٩,٧
٢٠٠٠	١٤٩٨٧٠٠	٤٥,٠٤	٢٢١٤٠٧٢	١٩,٢	١٤٧,٧
٢٠٠١	٢٠٧٩٧٢٧	٣٨,٧	٢٨٣٨٠٤٨	٢٨,١	١٣٦,٤
٢٠٠٢	٢٥١٨٢٨٥	٢١,٠٨	٣٨٥٢٢٤١	٣٥,٧	١٥٢,٩
٢٠٠٣	٤٩٠١٩٦٠	٩٤,٦	٦٩٥٣٤٢٠	٨٠,٥	١٤١,٨
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١,٣	٥٥٥,١	١٢٢٥٤٠٠٠	٧٦,٢	٣٨,١
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥,١	-١٧,٨	١٤٦٨٤٠٠٠	١٩,٨	٥٥,٦
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩,٣	٤٧,١	٢١٠٨٠٠٠٠	٤٣,٥	٥٤,٣
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢,٢	٠,٥	٢٦٩٥٦٠٧٦	٢٧,٨	٦٩,٠٦
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٤,٧	٥٢,١	٣٤٩٢٠٦٧٥	٢٩,٥	٥٨,٧
٢٠٠٩	٥٥٥٨٩٧٢١	-٦,٤	٤٥٤٣٨٩١٨	٣٠,١	٨١,٧
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠,١	٢٦,١	٦٠٣٨٦٠٨٦	٣٢,٨	٨٦,١

السنوات	الإنفاق الحكومي	معدل النمو السنوي %	عرض النقد M2	معدل النمو السنوي %	نسبة عرض النقد إلى الإنفاق الحكومي
١	٢	٣	٤	٥	٦
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٧	١٢,٢	٧٢١٧٨٩٥١	١٩,٥	٩١,٦
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٥	٣٣,٤	٧٥٤٦٦٣٦٠	٤,٥	٧١,٧
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	١٣,٣	٨٧٦٧٩٥٠٤	١٦,١	٧٣,٦
٢٠١٤	١١٢١٩٢١٢٦	-٥,٨	٩٠٧٢٨٨٠١	٣,٤	٨٠,٨
٢٠١٥	٨٢٨١٣٦١١	-٢٦,١	٨٢٥٩٥٤٩٣	-٨,٩	٩٩,٧
٢٠١٦	٧٣٥٧١٠٠٣	-١١,١	٨٨٠٨٢٩٩٣	٦,٦	١١٩,٧
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	٢,٦	٨٩٤٤١٣٣٨	١,٥	١١٨,٤
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٩	٧,١	٩٥٣٩٠٧٢٥	٦,٦	١١٧,٩
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٣	٣٨,١	١٠٣٤٤١١٣١	٨,٤	٩٢,٥

وتم إعداد الجدول (٣) من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدولين (١) و(٢).



الشكل (٤): العلاقة بين معدل نمو الانفاق العام وعرض النقد للمدة (٢٠١٩-١٩٩٠)

الشكل (٤): إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (٣) من برمجية Microsoft Office Excel 2013

المبحث الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد في

الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: توصيف المتغيرات المستخدمة في النموذج

لإثبات صحة الفرضية من عدمها والوصول إلى الهدف الرئيس للدراسة، وكذلك لدعم

نتائج التحليل التي تم تقديمها في المبحث الأول، سوف نقوم بتوصيف المتغيرات الأساسية للدراسة

وفقاً للنظرية الاقتصادية النيوكينزية Newkinsian. إذ يمثل المتغير التابع (عرض النقد MS2).

بينما يمثل المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي GE).

ويمكن صياغة النموذج في أعلاه بالمعادلة في أدناه، وذلك على النحو الآتي:

$$MS2 = f(GE) \dots\dots\dots(6)$$

$$MS2 = B_0 + B_1 GE + U_i \dots\dots\dots(7)$$

B_0 : الحد الثابت B_1 : معلمة المتغير المستقل U_i : حد الخطأ العشوائي

المطلب الثاني: تقدير دالة العلاقة بين الاتفاق الحكومي وعرض النقد
 أولاً. قبل الوصول إلى اختبار الانموذج، سنعرض جدولاً يوضح فيه اختبار سكون السلاسل
 الزمنية لمتغيري (GE و MS2) وفقاً لنتائج اختبار فيليبس-بيرون (P.P) (*).
 الجدول (٤): نتائج اختبار (P.P) للاتفاق الحكومي وعرض النقد

Variables المتغيرات	المستوى I ₍₀₎ Level			الفرق الأول I ₍₁₎ Ist difference		
	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
GE	٠,٩٥٧٥	٠,٥٣٩٠	٠,٩٠٩١	٠,٠٢٤١	٠,٠٨٧٤	٠,٠٠١٩
MS2	٠,٩٩٣٥	٠,٧٢٨٢	٠,٩٩٠٤	٠,٠٤٣٠	٠,٠٥٥٠	٠,٠٣٨٤

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال برمجية (Eviews 10)

تبين نتائج الجدول (٤) بأن المتغيرين الاتفاق الحكومي GE وعرض النقد MS2، كلاهما ساكنين عند الفرق الأول، وفي حالتي (حد ثابت فقط وبدون حد ثابت ولا اتجاه عام).
 ثانياً. اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL (**): يوضح الجدول (٥)، بأن النتائج الإحصائية للمتغير المستقل GE، قد فسر بأن قيمة معامل التحديد المرجح Adjusted R-Squared (AR-S) قد بلغ (٠,٩٩%) من التغير الحاصل في المتغير التابع MS2، هو سببها التغير الحاصل في المتغير المستقل، والمتبقي (٠,٠٥%) يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في الأنموذج أو (المعادلة). أما بالنسبة لـ (F-statistic) فهي معنوية جداً من الناحية الإحصائية لأن قيمة Prob. اقل من (٥%) إذ بلغت (٠,٠٠٠٠٠٠) وهذا ما يفسر إلى معنوية الأنموذج ككل من الناحية الإحصائية وتشير إحصائيات (D-W) إلى أن قيمته قد بلغت (١,٩٤٢٩٥١) وهذا ما يفسر بأن الأنموذج يخلو من مشكلة الانحدار الزائف، أي إن (AR-S < D-W)

الجدول (٥): نتائج اختبار أنموذج ARDL

٣٥٢٩٨٨١٥	Mean dependent var	٠,٩٩٢٩٨٤	R-squared
٣٨٥٥٥٦٩٣	S.D. dependent var	٠,٩٩٢١٤٢	Adjusted R-squared
٣٣,٠٥٤٣٣	Akaike info criterion	٠,٣٤١٧٧٩٥	S.E. of regression
٣٣,٢٤٢٩٢	Schwarz criterion	٢,٩٢E+14	Sum squared resid
٣٣,١١٣٤٠	.Hannan-Quinn criter	٤٧٥,٢٨٧٨-	Log likelihood
١,٩٤٢٩٥١	Durbin-Watson stat	١١٧٩,٤٠٨	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال برمجية (Eviews 10).

١. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test: لكي يتم التحقق من وجود تكامل مشترك بين (GE & MS2) لابد من إجراء هذا الاختبار، والجدول (٦) يوضح ذلك.

(*) لقد تم أخذ اختبار فيليبس-بيرون (P.P) فقط، حيث انه أكثر دقة في نتائجه من اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF).
 (***) يمكن تطبيق أنموذج ARDL إذا كانت كل المتغيرات ساكنة اما عند المستوى او عند الفرق الأول او المزيج معاً.

الجدول (٦): نتائج اختبار الحدود

k	Value	Test Statistic
١	٩,١٠٦٢٦١	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
٣,٥١	٣,٠٢	%١٠
٤,١٦	٣,٦٢	%٥
٤,٧٩	٤,١٨	%٢,٥
٥,٥٨	٤,٩٤	%١

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال برمجية (Eviews 10).
يوضح الجدول (٦) بأن قيمة (F-statistic) المحسوبة والبالغة (٩,١٠٦٢٦١)، هي أعلى من قيمة الحدين الأعلى والأدنى، إذ بلغا (٤,١٦)، (٣,٦٢) على التوالي عند المستوى (٥%)، وهذا يعني يجب رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنية ذات اجل طويل بين المتغيرين (GE & MS2).

٢. اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الأجل) ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM: هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة قصيرة، والجدول (٧) يوضح ذلك.

الجدول (٧): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠١	٤,٨٤٥٥٩٤	٠,٠٥٥٥٠٥	٠,٢٦٨٩٥٤	D(GE)
٠,٠٥٢٩	٢,٠٣١٦٧٨-	٠,٠٦١٩٩٠	٠,١٢٥٩٤٣-	CointEq(-١)

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال برمجية (Eviews 10).
يوضح الجدول (٧) نتائج تقدير معلمة المتغير المستقل GE في الأجل القصير، إذ يوضح الجدول التأثير الطردي بين (GE) و (MS2)، فعند زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي ذلك الى زيادة عرض النقد بمقدار (٠,٢٦) عند D.(GE) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية النيوكينزية، بأن عرض النقد متغير داخلي Endogenous Variable يتحدد داخل النظام الاقتصادي، وهذا يدل على وجود هيمنة مالية، إذ تشكل دالة الطلب على النقد الحكومية المؤثر الرئيس في اتجاهات عرض النقد ومكوناته هذا من جهة، ومن جهة اخرى يعبر ذلك عن ضعف استقلالية البنك المركزي عن الحكومة في هذا الجانب بسبب ما يسمى بالهيمنة المالية Fiscal dominance. مما يعني في الأحوال كافة بأن تفسير المدرسة الكينزية الجديدة هو السائد بأن عرض النقد دالة لعوامل الطلب على النقد والحكومية بالذات.

أما عن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، فقد بلغت قيمته (٠,١٢٥٩٤٣-) سالباً، ومعنوياً عند Prob=٠,٠٥٢٩، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين المتغيرين (GE) و (MS2)، باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل. مما يعني أن (UECM) يفسر بأن ما قيمته (٠,١٢-) من الاختلال التوازني في الأجل القصير لـ (GE) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو تغير في المتغير المستقل GE.

٣. اختبار المعلمات المقدرة طويلة الأجل: هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الأجل الطويل من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة، والجدول (٨) يوضح ذلك.

الجدول (٨): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠٠٠	٥,٧٣٣١٦٢	٠,٢١١٧٥٢	١,٢١٤٠١٠	GE
٠,٣٨٣٣	٠,٨٨٧٤٧٢	٨١٧٧٢٣٠,٤٢٢٤	٧٢٥٧٠٦٥,٩٥	C

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال برمجية (Eviews 10).

يوضح الجدول (٨) نتائج تقدير معلمة المتغير المستقل GE في الأجل الطويل، إذ ان هناك علاقة طردية بين (GE) و (MS2)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية النيوكينزية، فعند زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي ذلك الى زيادة عرض النقد بمقدار (١,٢١)، ويعود سبب ذلك اقتصادياً، بأن الإنفاق الحكومي في العراق يمول عن طريق العائدات النفطية (الواردة من الخارج)، إذ تقوم الحكومة العراقية ببيع العملة الأجنبية بالدولار الى البنك المركزي العراقي، وبمقابل ذلك تشتري الحكومة الدينار العراقي من البنك المركزي عبر سعر الصرف، ونتيجة لذلك يتولد الأساس النقدي بالزيادة، هذا من جهة، ويرافق ذلك ان سياسة الإنفاق الحكومي في العراق هي سياسة توسيعية تحكمها عوامل عدة منها (النفقات العسكرية الهائلة، الأجور والرواتب المتضخمة جداً، استيراد المشتقات النفطية... الخ) من جهة اخرى، بالإضافة الى ذلك بأن الإنفاق الجاري هو المكون الأكبر للإنفاق الحكومي على حساب الإنفاق الاستثماري، وكلاهما (الجاري والاستثماري) يعبران عن الإنفاق الحكومي الاجمالي المتزايد الذي انعكس على مستوى الاقتصاد ككل وعرض النقد بدرجة كبيرة. كما يمكن القول لاسيما إذا ما علمنا بأن الجهاز الإنتاجي في العراق ضعيف جداً، وهذا يمثل تحدي كبير أمام السياسة النقدية ممثلة بالبنك المركزي في السيطرة على النفقات الحكومية المتسعة، وذلك بسبب ان النفقات الحكومية تقع خارج سيطرة البنك المركزي، ومن ثم يكون دور الأخير ضعيف في تحديد عرض النقد.

٤. الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة: لكي يتم التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة، سنقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك، وكما يلي:

أ. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي **Serial Correlation LM Test**: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي المقدرة.

الجدول (٩): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

٠,٩٨٣٢	Prob. F (٢,٢٣)	٠,٠١٦٩٧٩	F-statistic
٠,٩٧٨٩	Prob. Chi-Square (٢)	٠,٠٤٢٧٥٣	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال برمجية (Eviews 10).

يوضح الجدول (٩) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية ل (F-statistic) تبلغ $Prob = ٠,٩٧٨٩$ ، وهي أكبر من (٥%)، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية، وهنا نرفض الفرضية البديلة والقبول بفرض العدم.

ب. اختبار مشكلة اختلاف التباين (ARCH) Heteroskedasticity Test: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبقاقي، والجدول (١٠) يوضح ذلك.

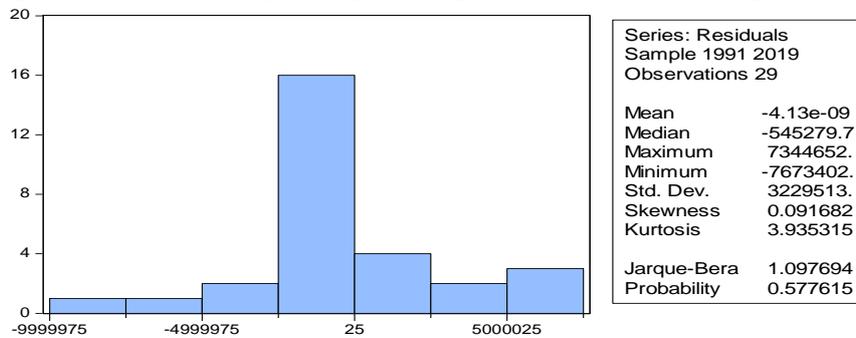
الجدول (١٠): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

٠,٠٨٨٧	Prob. F (٣,٢٢)	٢,٤٦٩٧٠٩	F-statistic
٠,٠٨٧٧	Prob. Chi-Square (٣)	٦,٥٥٠٢٥١	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال برمجية (Eviews 10).

يوضح لنا الجدول (١٠) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) تبلغ $0,0877$ ، وهي أكبر من (5%)، مما يعني إن الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية.

ج. اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبقاقي، والشكل (٥) يوضح ذلك.

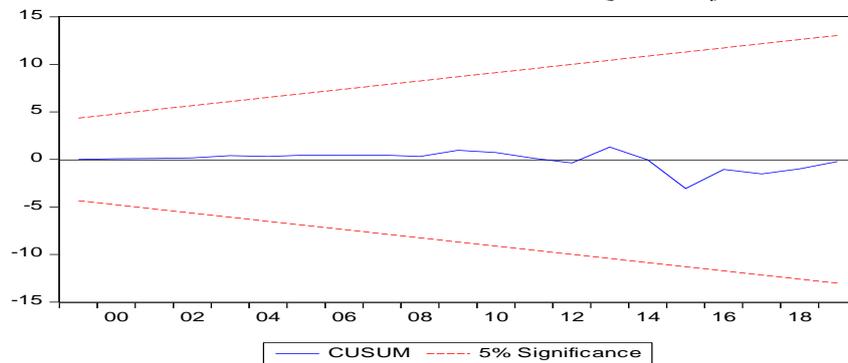


الشكل (٥): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال برمجية (Eviews 10)

يوضح الشكل (٥) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي إذ نلاحظ بان الاحتمالية بلغت $0,577615$ ، وهي أكبر (5%)، مما يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي بين المتبقيات العشوائية.

د. اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج (ARDL):



الشكل (٦): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال برمجية (Eviews 10).

يوضح الشكل (٦) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)، إذ نلاحظ بأن الخط الأزرق يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء، مما يعني أن المعلمات المقدرة للأنموذج مستقرة.

الاستنتاجات والتوصيات**أولاً. الاستنتاجات:**

١. كُشِفَت نتائج اختبار الحدود Bounds Tes، بأن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنه ذات أجل طويل بين المتغيرين (الانفاق الحكومي GE وعرض النقد MS2).
٢. كُشِفَت نتائج التفاعلات الديناميكية أو المعلمات في الاجلين (القصيرة والطويلة)، عن وجود تأثير طردي بين الانفاق الحكومي GE وعرض النقد MS2. ومن ثم فإن هذا الاختبار يُثبت من صحة فرضية الدراسة، مما يعني ذلك ان السياسة النقدية في العراق ممثلة بالبنك المركزي هي تابعة للسياسة المالية (سياسة الانفاق الحكومي) خلال المدة المدروسة ١٩٩٠-٢٠١٩.
٣. ان الغالبية العظمى من النفقات الحكومية هي الجارية مقابل انخفاض كبير في النفقات الاستثمارية طيل مدة الدراسة، إذا وصلت نسبة مساهمة للنفقات الجارية الى اجمالي النفقات الحكومية نحو ٧٨,١% في عام ٢٠١٩. والمتبقي ٢١,٩% للنفقات الاستثمارية. وهذا يعكس الاختلال الكبير في هيكل الاقتصاد العراقي، بمعنى إن الطاقة الإنتاجية الاستيعابية لاستيعاب تلك النفقات تكاد ان تكون شبه معدومة.
٤. تزايد معدلات نمو المعروض النقدي بالمقياسين MS1 و MS2، بسبب نمو النفقات الحكومية المولدة لعرض النقد.

ثانياً. التوصيات:

١. إعادة هندسة الإنفاق الحكومي، (وخاصةً النفقات الجارية)، فهناك وظائف وهمية، وهناك رواتب عالية جداً، وهناك إعفاءات ضريبية غير مسوغة في المرتبات الكبيرة والكثير من النفقات غير المسوغة، لذلك، لا بدّ من إعادة هندسة النفقات الجارية تدريجياً وتوجيهها صوب النفقات الاستثمارية من اجل معالجة هذا الخلل... الخ.
٢. ضرورة دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية من قبل الحكومة، ويجب أن يكون للقطاع الخاص دور في فلسفة اقتصاد السوق وتشجيعه من خلال الإعفاءات الضريبية وضبط المنافذ الحدودية، وبالتالي يكون عرض النقد لم يتأثر كثيراً بالنفقات الحكومية.
٣. ضرورة تحقيق المزيج من التوافق والانسجام بين السياستين المالية والنقدية، والى إمكانية الضبط أو السيطرة على العرض النقدي بالشكل الذي يحقق فيه التوازن النقدي في العراق.

المصادر**أولاً. المصادر العربية:****أ. الكتب:**

١. داغر، محمود محمد، وآخرون، (ابحاث في السياسة النقدية المعاصرة في العراق)، مؤسسة نائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، العراق (بغداد)، ٢٠١٧.
٢. الداغر، محمود محمد، (علم الاقتصاد الكلي "نظريات وسياسات")، دار السيسبان للطباعة والنشر، العراق، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.
٣. الهاشمي، محمد طاهر، (المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، القاهرة، ط١، ٢٠١٠.

ب. البحوث والدراسات والرسائل الجامعية:

١. البيرماني، صلاح مهدي عباس، (قياس وتحليل فجوة فائض الطلب في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٨)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد، العدد ٩٥، ٢٠١٣.
٢. الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، (تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ١٣، العدد ٤٨، ٢٠٠٧.
٣. الخولاني، سيف علي يحيى، (تأثير تمويل الانفاق العام في تحديد عرض النقد في العراق)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٩.
٤. الداغر، محمود محمد، (التحديات التي تواجهها السياسة النقدية وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، المجلد الأول بالعدد الأول والثاني، ٢٠١٧.
٥. صالح، مظهر محمد، (السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠١.
٦. محمد، سحر قاسم، (ملامح وأبعاد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥: تحديات التنمية)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، المجلد ٠١، العدد ٠١ و ٠٢، ٢٠١٧.

ج. التقارير والنشرات:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية، للسنوات ١٩٩٠-٢٠١٩.
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات مختلفة لعدة سنوات.
٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للسنوات ١٩٩٠-٢٠١٩.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. International monetary fund, a manual on government finance statistics, 1990.
2. Paul m. johson, a glossary of political economy terms-money stock, university auburn, 2005, available on : http://www.auburn.edu/~johnspm/gloss/money_stock.
3. J. Singh, money supply-meaning and measures of money supply, economics discussion, available on: <http://www.economicdiscussion.net/money/money-supply-meaning-and-measures-of-money-supply/599>.
4. Carl E., Walsh, monetary theory and policy, united states of America, third edition, 2010.
5. Kavita vats and others, a textbook of macroeconomics for class XII, India, first edition, 2014.